التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها

– أ. بوعيطة عبد الرزاق*

الملخص:

بالرغم من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تزخر بها الجزائر، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من تدفق هذا الأخير، من بين هذه المعوقات مشكلة القروض البنكية وبطئ إدارة البنوك في معالجة الملفات، ومشكلة العقار الصناعي وبيروقراطية الهيئات المكلفة بتسيير العقارات الصناعية ومشكلة القطاع الموازي وتخاذل السلطات في الحد من تفاقم هذه الظاهرة، ومشكلة بيروقراطية الإدارة والتي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الرشوة وبالتالي فإن الجزائر مطالبة بالتدقيق في مزايا وعيوب التجربة الماليزية وذلك من اجل خلق مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على توجيهها لصالح الاقتصاد الوطني وتوزيعها على جميع القطاعات، وهذا ما يتطلب إتباع استراتيجيات محددة مسبقا، والعمل على تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي من أجل تفادي الوقوع في الاختناقات.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاجراءات التحفيزية، التنسيق الصناعي.

Le résumé:

L'Algérie dispose de tous les facteurs qui pourraient attirer l'investissement étranger directe. Cependant, il existe beaucoup d'obstacles qui s'y interposent: le problème des crédits bancaires et la lenteur du traitement des dossiers, le problème de l'immobilier industriel et la bureaucratie dans sa gestion, l'aggravation du secteur parallèle stimulée par la passivité des autorités, la bureaucratie qui a encouragé la corruption...l'Algérie est donc appelée a se focaliser sur les qualités et les défauts de l'expérience Malaisienne et ce, pour pouvoir créer un climat attirant les investissement étrangers directes et les orienter vers l'intérêt de l'économie nationale et les répartir sur tous les secteurs. Pour y parvenir, il faudra suivre des stratégies prédéfinies et œuvrer pour estimer la capacité de l'économie nationale pour pouvoir éviter

* – أستاذ مساعد، جامعة برج بوعريريج.

مقدمة

أدت المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية إلى تنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة على الأسواق والفرص الاستثمارية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه دول العالم المختلفة وقد تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية في كونه أحد مصادر التمويل الخاص طويل الأجل، وكذا لحجم المنافع التي تصاحب تدفق هذا الاستثمار من تكنولوجيا وزيادة الصادرات المحلية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي وسد الفجوة في الموارد والحصول على التقنية المتطورة والخبرات التسويقية التي تملكها الشركات الدولية.

وتعتبر تجربة ماليزيا في مجال التنمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم تجارب البلدان النامية كونها تتم في بلد إسلامي وفي ظل سياسة متفتحة على العالم الخارجي حيث تستمد هذه التجربة خصوصيتها من خلال ثلاثة نقاط أساسية (النمو، التحديث، التصنيع) من ناحية والتركيز على مفهوم " ماليزيا مشاركة" من ناحية أخرى، ومعناه المشاركة بين القطاع العام والخاص، ومشاركة الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي.

الإشكالية:

نظرا لقدرة الاقتصاد الماليزي على جذب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر والنجاح الباهر الذي حققته، فما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة للجزائر بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد الدور الذي لعبته التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستنباط أهم الدروس المستفادة.

منهجية البحث:

نعتمد في هذا البحث كل من المنهج الوصفي في وصف السياسات العامة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، والمنهج التحليلي لتحليل تطور

الاستثمار الأجنبي المباشر والعقبات التي تواجهه والدروس المستفادة من هذه التجربة ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول: السياسات الماليزية العامة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت ماليزيا من عام 1986 بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، إذ تعتبر ماليزيا من أكثر الدول النامية في استخدام الحوافز، حيث انتهجت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية {1- ص153}

فمن ناحية، اهتمت السياسة الاستثمارية لماليزيا بالربط بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقنيات وذلك من خلال استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية.

ومن ناحية أخرى اعتمدت ماليزيا في منحها للحوافز على ما يتلاءم مع الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية.

ويتناول هذا المبحث، الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية المسموح بها في المشاريع الاستثمارية، والحوافز الممنوحة له.

أولا: الملكية الأجنبية في المشاريع الاستثمارية لقد تضمن قانون تشجيع الاستثمارات Promotion of Investment Act الصادر عام 1986 العديد من النقاط المتعلقة بتحرير القيود الخاصة بحقوق لملكية الأجنبية في المشروعات الاستثمارية والتي سوف نتعرض لأهمها فيما يلي:

السماح للأجانب بامتلاك 100% من حقوق الملكية للمشروعات عند قيامهم بتصدير ما نسبته 80% أو أكثر للخارج.

أما الشركات التي تصدر ما بين 51%- 79% من منتجاتها، فيسمح للأجانب تملك نسبة مناظرة من الملكية الأجنبية.

الشركات التي تصدر ما بين 20% - 50% يسمح للأجانب بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركات، أما التي تصدر 20% فأقل، فإن الملكية الأجنبية لا

تتجاوز بحد أقصى 30% من حقوق الملكية لتلك الشركة {1- ص145}.

كما يمكن أن تبلغ الملكية الأجنبية ما نسبته 100% من المشاريع الاستخراجية والتعدينية، كما تحدد نسبة الملكية استنادا إلى حجم الاستثمار، ومستوى التقنية الفنية اللازمة، ومستوى مخاطر المشروع، ومدى توفر الخبرات الماليزية في مناطق الامتياز الممنوحة للمستثمر الأجنبي{1- ص155}

ومن أجل توفير الحماية للملكية الأجنبية في المشاريع الاستثمارية، فقد قامت ماليزيا بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد على 42 دولة في سنة 1995، كما يمكن لهذه الشركات من خلال هذه الاتفاقات اللجوء إلى نظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية وكذلك منح الشركات الأجنبية حرية تحويل الأرباح "Capital Transfer" وأصل الاستثمار في الخارج {2- ص07}.

لقد اعتمدت الحكومة الماليزية منذ الخمسينات من القرن الماضي على تطوير هيكل الحوافز بما يناسب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات نحو القطاعات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية في ماليزيا في كل مرحلة وفقا لما يلي:

في سنة 1958، تضمنت الحوافز المنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إعفاءات ضريبية لفترة تمتد ما بين 2-5 سنوات، هذه الإعفاءات تأتي في إطار السياسة المالية لأي دولة من أجل تشجيع الاستثمار في المشروعات الصناعية{3- ص 170}، وفي حالة ماليزيا كان الهدف منها تشجيع الاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك...إلخ.

تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال شملت إعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت ما بين 2-10 سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت بين 25%- 40% من تكلفة رأس المال.

في السبعينات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وقد تضمن ذلك إنشاء 10 مناطق حرة لجذب الاستثمارات المباشرة في قطاع الالكترونات والنسيج، وشملت هذه الحوافز

والتسهيلات لهذه المناطق خدمات البنية الأساسية، وتسريع الإجراءات والتعاملات الجمركية، والإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات وإعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية والمواد الخام المستوردة والمعدات الرأسمالية { 4–ص 274}.

ومن أجل التوضيح، فإن حوافز الاستثمار الصناعي قد اكتسبت أهمية كبيرة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P) والتي بدأت سنة 1970، أما قانون الحوافز المتعلق بالمناطق الحرة دخل حيز التنفيذ سنة 1971، وفي منتصف الثمانينات كان هناك نوع من التحيز العرقي في السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا لا يتماشى مع هدف دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي فرض تعديل وتطوير قانون الاستثمار في سنة 1988‡ حيث تم إدخال نظام حوافز جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير شمل إعفاءات ضريبية لفترة تمتد إلى 5 سنوات أخرى لأنشطة مختارة شملت الاستثمار الموجه للتصدير والاستثمار في قطاع الالكترونات، وعلاوة تصدير، واستقطاعات ضريبية للاستثمار وهذا في حالة تحقيق الشركة كفاءة إنتاج على مستوى عالمي {1–ص156}. هذا بالإضافة إلى حوافز تمويلية إضافية للشركات العاملة في مجال التقنية العالية، والتنمية الصناعية.

أما في مرحلة التسعينات، واستجابة للتدفقات الضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز عن طريق التركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يخص بالإمداد، الإدارة، التنسيق.

وقد تم استخدام أربعة معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز:

- قيمة مضافة تراوح ما بين 30–50%.
- محتوى محلي بنسبة 20–50%.
- مستوى تقانة مقاس بعدد المشرفين الإداريين والفنيين.
- مستوى التشابك الصناعي{ 4– ص3}.

ومن جانب آخر، فقد تم تقليص نطاق منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسة بمقدار الاستثمار.

كما تم منح إعفاءات ضريبية لمشاريع التقانة العالمية في مناطق الحاضنات لفترة 5 سنوات واستقطاعات ضريبية على الاستثمار تصل إلى 60% من تكلفة لاستثمارات المؤهلة التي تشمل الصناعات الالكترونية الحديثة، البرمجيات والصناعات الفضائية، معدات القياس، التقنيات البيولوجية.

أما خلال الفترة (2000-2002) فقد تم إدخال حوافز شملت حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة، وتم منح حوافز إضافية لترويج القطاعات المستهدفة كإنتاج الأغذية وقطاع الآليات والمعدات، كما تم منح حوافز جديدة لتشجيع الصناعات المتعلقة بالخدمات العام والإمداد{1- ص158}.

ثانيا: التسهيلات التي تم توفيرها للاستثمار الأجنبي المباشر

تشمل التسهيلات التي قدمتها الحكومة الماليزية للاستثمار الأجنبي المباشر تلك المتعلقة ببعض الخدمات العامة والبنيات الأساسية وتتضمن ما يلي:

أ- المناطق الصناعية والمناطق الحرة

يوجد في ماليزيا ما يزيد عن 200 منطقة صناعية في مختلف المناطق لتلبية احتياجات الشركات الصناعية، بالإضافة إلى وجود 12 منطقة حرة خصصت لإقامة صناعات تصديرية، وتحظى الشركات الصناعية في هذه المناطق بالإعفاء الكلي من رسوم الاستيراد على مستورداتها ن المواد الأولية والمعدات وقطع الغيار والسلع الوسيطة، كما يسمح للشركات في المناطق الحرة بتسويق منتجاتها في السوق المحلي ولكن في هذه الحالة تخضع للرسوم الجمركية، وتعامل معاملة المنتجات المستوردة، بالإضافة إلى قيام الحكومة الماليزية بإنشاء المخازن الصناعية بهدف تجميع منتجات صناعية مخصصة للتصدير، هذه الأخيرة تعامل معاملة المناطق الحرة من حيث رسوم الاستيراد {1- ص 158 }

ب- الموانئ البحرية والسكك الحديدية

يوجد في دولة ماليزيا ستة موانئ تعمل تحت سلطة وزارة النقل والسلطات المحلية، بحيث توفر خدمات متطورة وبأسعار مناسبة وذلك من أجل استقبال المستوردات وتصدير المنتجات المحلية، كما تتوفر ماليزيا على شبكة هامة من السكك الحديدية يزيد إجمالي طولها عهن 200 كلم تربط كافة أنحاء الدولة الماليزية، وتعمل على نقل البضائع والمواد الأولية إلى غير ذلك من مستلزمات الصناعة الخاصة بالمستثمر الأجنبي وبأقل التكاليف.

هذا وتنتشر في ماليزيا العديد من الشركات المتخصصة بتغليف البضائع وشحنها وإتمام إجراءاتها الجمركية، كما يوجد لها شبكة من الوكلاء في العديد من الدول الأجنبية، وتستخدم أحدث التقنيات في مجال خدمات النقل، بالإضافة إلى تقديم الحكومة الماليزية خدمات الاتصالات والطاقة الكهربائية والمياه في كافة أرجاء البلاد وبأسعار مناسبة للشركات الصناعية{ 8- ص5}.

ويمكن القول أن ماليزيا قد بذلت جهودا كبيرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي فبدأت باستحداث قانون تشجيع الاستثمار سنة 1968، ثم عدل سنة 1988 ثم قامت بإنشاء مناطق تجارة حرة (F T Z S) خلال الخطة الماليزية (1971-1975) {5- ص 06} ولكن بعد الأزمة الآسيوية سنة 1997 تعاملت ماليزيا مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنوع من الحذر ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط معينة تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني {6- ص82}.

المطلب الثاني: عراقيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا وآليات الحد منها

لقد واجهت ماليزيا غداة الاستقلال العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد الكلي لأي دولة، ومن ثم تؤثر بالضرورة على تدفق الاستثمارات الأجنبية وذلك لوجود علاقة تشابك وترابط بين مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي وبين حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للدولة المضيفة وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها ماليزيا لتهيئة مناخ الاستثمار لجذب المزيد منها، إلا أن

هناك العديد من العقبات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسوف نتناول أهم تلك العقبات، والجهود المبذولة في سبيل علاجها.

أولا: أهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا مجموعة من العقبات تتمثل أهمها فيما يلي:جدر الإشارة إلى أن أول مشكلة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي في ماليزيا وبالتالي كان لها الأثر الكبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا هي الأزمة العرقية التي انفجرت سنة 1969 مما أثر سلبا على الوضع الأمني في ماليزيا هذا الأخير يعتبر من أهم محددات تدفق الاستثمار الأجنبي.

قيام الحكومة الماليزية بربط النسبة المئوية الفعلية للملكية للمستثمرين الأجانب حسب ما يتم تصديره من المنتجات كإمكانية امتلاك المستثمر ل 100% من المشروع بشرط تصدير 80% فما فوق من منتجات المشروع، وهذه النسبة مرتفعة نوعا ما، وبإمكانها أن تكون حائلا بين تدفق المشاريع ذات الملكية التامة، كذلك ربط الملكية الأجنبية للمشاريع بمدى أو مستوى التقانة والتكنولوجيا المستخدمة في الشركة.

صعوبة حصول الشركات الأجنبية في ماليزيا على شركاء محليين ملائمين، الأمر الذي يمثل عبئا كبيرا على هذه المشاريع.

تعدد الجهات الحكومية التي تتعامل مع طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى تعطيل الإجراءات وتعقيدها.

اشتراط منح بعض الشركات الأجنبية بموجب قانون تشجيع الاستثمار إعفاءات ضريبية وخاصة تلك المتعلقة بالدخل، إذا قامت هذه الشركات بإنتاج بعض المنتجات أو قامت بالاستثمار في صناعات محددة وخاصة تلك الموجهة للتصدير والتي نص عليها القانون.

كبر القطاع العام في ماليزيا الذي كان سببا في الحد من كفاءة الإنتاج وكان سببا في إبطاء النمو وخاصة بعد الاستقلال حيث كان شبه مسيطر على النشاط

الاقتصادي، مما أضعف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا.

القيود التي فرضتها الحكومة الماليزية على البنوك الأجنبية وخاصة تلك المتعلقة بنصيبها السوقي الذي يعتبر أقل بالمقارنة بمثيلاتها المحلية.

رفض العمالة المحلية في ماليزيا للأجور المتدنية مما أدى إلى تواجد العمالة الأجنبية بكثرة الأمر الذي يتسبب في توترات اجتماعية وأمنية لا تخدم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أفادت تقارير صندوق النقد الدولي بوجود قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل ضرورة موافقة الحكومة على أي استثمار أجنبي فوق مبلغ معين، وأي استثمار يعطي المستثمر الأجنبي الفرد أكثر من 155 من المشاركة التصويتية في الشركات الماليزية، أو استثمارات تعطي المستثمرين الأجانب معا أكثر من 30% من هذه المشاركة{ 7- ص61}.

أخذت المنتجات الصناعية الماليزية تواجه منافسة شديدة سوا ء في جذب الاستثمارات أو الإنتاج أو الأسواق وذلك نتيجة للتحديات التي يفرضها التقدم التكنولوجي الذي يؤثر على النمو الصناعي.

تعرض ماليزيا للأزمة المالية التي اجتاحت منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا منذ النصف الثاني لعام 1997 مسببة هبوط أسعار السلع، وهبوط قيمة العملة المحلية(رنجت)، نتيجة لعمليات المضاربة الأمر الذي تسبب في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو واضح في الجدول رقم 07 وهذا راجع إلى انكماش صادرات الإلكترونيات بفعل الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة.

قيود التحويل التي فرضتها ماليزيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Transfer Of Capital، كما فرضت ماليزيا ضريبة 10% على أرباح المستثمرين الأجانب في الاستثمارات غير المباشرة. والآن ننتقل إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتهيئة مناخ الاستثمار.

ثانيا: أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية لتهيئة مناخ الاستثمار

من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال والتي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية وذلك من خلال ما يلي:

الإسراع بعملية إعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي من أجل تحقيق الوحدة والتكامل القومي والتوازن الاقتصادي بين جميع الأعراق التي يتكون منها المجتمع الماليزي حيث اتبعت الحكومة الماليزية استراتيجية " السياسة الاقتصادية الجديدة" N.E.P (1971-1990)، التي خصت المالايا بمعاملة تفضيلية من أجل دمجهم في مسيرة التنمية وتفادي الصراعات العرقية التي تزعزع الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد.

قيام الحكومة الماليزية بتوقيع العديد من اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة وذلك لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، بالإضافة إلى إمكانية الشركات الأجنبية وفقا لتلك الاتفاقيات اللجوء إلى نظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية وتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج.

إنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية Malaysia Industrial Development Authoity، لكي تكون هي المركز الوحيد لاستقبال وتقييم والمصادقة على الطلبات المقدمة من المستثمين الأجانب وذلك بهدف تسهيل الإجراءات والحد من العقبات الإدارية.

من أجل التقليل من سيطرة القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية وإيجاد نوع من التوازن الاقتصادي بين الأعراق وأيضا بعد حدوث أزمة 1985، توجهت الحكومة الماليزية نحو الخصخصة من أجل إتاحة الفرص للقطاع الخاص لكي يشارك في عملية التنمية وخاصة المالايا الذين استفادوا من المعاملة التفضيلية دون حرمان باقي الأعراق.

وكانت أهداف الخصخصة تصب في مصلحة البلاد من خلال:

1- تخفيف الأعباء المالية والإدارية على عاتق الدولة.

2- تحين الكفاءة الإنتاجية.
3- تعجيل النمو الاقتصادي.
4- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية N.D.P
5- تقليص دور القطاع العام وتهيئة مناخ للمستثمرين المحليين والأجانب.

قامت الحكومة بإجراءات عامة أخرى في مجالات الضرائب ورسوم التصدير والجمارك استهدفت كلها فك وتحرير الاقتصاد في مختلف القطاعات حيث خفضت ضرائب الشركات بالتدريج في ميزانية 1989 {6- ص77}، لكي تكون على نفس مستواها في الدول المجاورة وذلك لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في البلاد.

فيما يخص مشكلة العمالة المحلية الرافضة للأجور المتدنية، وبالرغم من معدل البطالة المنخفض في ماليزيا (3.5%)، فإن السياسة الاقتصادية الماليزية تستمر في خلق فرص عمل جديدة عن طريق التدريب الذي يؤهل الأفراد للإلتحاق بالمهن المختلفة الأمر الذي يوفر الأيدي العاملة الماهرة للمستثمر الأجنبي ويحد من التوترات الاجتماعية ومن المتوقع أن ينضم لسوق العمل سنويا نحو 220 ألف فرد منهم 44 ألف ذوي تأهيل عالي{7 – ص63}.

تشجيع الصناعات عن طريق التنويع داخل العناقيد الصناعية من أجل تبني عمليات كثيفة الاستخدام للمعرفة والتكنولوجيا وعالية القيمة المضافة الأمر الذي يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة تلك التي تعتمد على درجة عالية من التقانة ومن أهم المشروعات الصناعية التي برمجتها ماليزيا والتي تنفذ في إطار الخطة الخمسية التاسعة نذكر:

1- توسيع منطقة KVIIM للتكنولوجيا المتقدمة.
2- إنشاء مناطق تكنولوجية في "ساراواك وبيراك".
3- تطوير 20 منطقة صناعية وللصناعات المتوسطة والصغيرة.

ومن أجل توفير التمويل لهذه المشاريع أنشأت الحكومة عدة صناديق كصندوق الاستثمار الاستراتيجي، صندوق إعادة هيكلة الصناعة، صندوق الأتمنة Automation وصناديق محددة "للبايوتكنولوجي"والحرف اليدوية والصناعات الغذائية

الإسلامية HALAL Products، حيث تتجه ماليزيا كي تكون مركزا دوليا لهذه المنتجات.

خلق صادر جديدة للدخل والثروة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبايوتكنولوجي، وتستمر في تنفيذ الإجراءات التي تكفل أن تكون ماليزيا اختيارا مفضلا لاستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدركة إمكانياتها بالاستمرار في تنمية الخدمات المشتركة وصناعة التعهيد Out sourcing والأنشطة الأخرى ذات القيمة المضافة الأعلى.

إنشاء العديد من الشركات الماليزية وحتى الأجنبية العاملة في مجال الإعلان والمحاسبة والاستشارات تستطيع أن تقدم مسوحات سوق ونصائح حول الوكلاء المحليين أو الشركاء المرشحين للاستثمار الأجنبي، ومما يسهل على المستثمر الأجنبي وخاصة الأمريكي، أن النظام القانوني هناك مألوف باعتباره مشتقا من القانون الانجليزي العام الذي يتسم بالشفافية بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المنشآت المحترفة في المجال القانوني تقدم خدماتها في ماليزيا.

وجود عدد من القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية مثل:

1- قانون التجارة .1972
2- قانون براءة الاختراع في سنة 1983.
3- قانون النسخ في سنة 1988.
4- قانون التصميمات الصناعية في سنة 1996.

وفي عام 2000 أصدرت ماليزيا عددا من القوانين الجديدة والتعديلات لحماية حقوق الملكية الفكرية كي تتوافق مع تعاليم منظمة التجارة العالمية.

قيام ماليزيا بتوفير خدمات الإسكان في أنحاء ماليزيا كعامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر وبأسعار معقولة حيث تتراوح إيجارات الشقة في عاصمة ماليزيا كوالالمبور وضواحيها من 132 دولار فما فوق شهريا.

العمل على إنشاء المناطق التجارية الحرة في شتى الولايات من أجل زيادة حجم الصناعات المعدة للتصدير حيث يوجد حاليا 12 منطقة حرة في ماليزيا حيث ساهمت هذه المناطق في جلب العديد من الشركات الأجنبية وخاصة بعد تعديل "قانون التنسيق الصناعي" الصادر في سنة 1985 الذي كان يفرض ضوابط صارمة على الشركات الأجنبية، فأصبح هذا القانون أكثر مرونة الأمر الذي ساعده على التقليل من حدة المشكلات والعقبات الإدارية {6-ص77}.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية بالنسبة للجزائر

في ضوء ما تطرقنا إليه في تجربة ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة لاستشراف بعض الدروس المستفادة بالنسبة للجزائر يمكن القول أنه:

لا يكاد يوجد بلدان يتطابقان تماما في كل ظروفهما، وأنه يتعين على كل دولة أن تصيغ سياستها وبرامجها التنموية على أساس فهم كامل للتحديات التي تقابلها ووضع خطط للتعامل معها بطريقة مناسبة، لذا فإن الأمر يحتاج إلى إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للعمل الحكومي والخدمة العامة حتى يكون قادرا على تنفيذ هذه الأهداف ومتابعة ورقابة التنفيذ كما يتعين أن تكون هذه الأهداف عملية ومرنة لدرجة كافية وقابلة للتعديل حتى تكون مستجيبة بسرعة للظروف والبيئة المتغيرة.

ومن الدروس المستفادة أيضا،انه في حالة البلدان متعددة الأعراق والثقافات، هناك قوية للتعايش السلمي والتعاون بين هذه الأعراق، حتى يكون هناك استقرار سياسي وأمني، وهما أمران لازمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وازدهار الاستثمار المحلي، وحتى يتحقق هذا التعايش، يجب على الدوام أن تراعي العدالة في توزيع الدخل والأعباء بالتناسب مع أوضاع هذه الأعراق كما رأينا في التجربة الماليزية، بيد أن الجزائر لا تتسم بتعدد الأعراق كما هو الحال في ماليزيا الأمر الذي يسهل عملية التنمية في الجزائر، وفي ما إذا فشل السوق في تحقيق العدالة، يتطلب هذا تدخلا حكوميا من اجل العودة إلى المنافسات التامة، إما فيما يخص الجانب الأمني فهو عامل رئيسي بإمكانه أن يحول دون تدفق

الاستثمارات الأجنبية مباشرة، كما حدث في الجزائر خلال فترة التسعينات، لذا فإن الدولة الجزائرية مطالبة بالاستمرار في تحسين الوضع الأمني داخل البلاد.

ومن الدروس العامة التي نستخلصها من التجربة الماليزية والتي يمكن أن تتبناها الجزائر في مواجهتها لمشاكلها المستقبلية، هو أن التشخيص الأمثل لأي أزمة اقتصادية هو الذي ينبع من أصحاب المشكلة ذاتهم من رؤيتهم وتحليلهم للموقف، وكذلك فعن الحل المتصور والممكن للمشكلة الاقتصادية في أي بلد، يكون أفضل ما يمكن إذا صاغه أصحاب المشكلة، الذين يعرفون أكثر من غيرهم ظروف مجتمعاتهم وإمكاناتهم المختلفة، وفي هذا الصدد لدينا وقفة مع موضوع القروض، حيث أنه من النادر أن تستطيع دولة من الدول النامية أن توفي بأقساط القروض بدون مشاكل عويصة تتسبب في الإضرار باقتصادها المعرض دائما للتقلبات الأمر الذي يجعلها غير قادرة على السداد فتقوم الجهة المقرضة باستنزاف مواردها، لذلك فلا ينبغي على الجزائر اللجوء للاقتراض إلا في الحالات النادرة وبأقل قدر ممكن ويجب أن يخضع نظام صرفها وسدادها لدراسات معمقة قبل الشروع في استلام القروض، كما ينبغي النظر جيدا في الشروط التي يمليها العنصر البشر، لأن النمو الحقيقي يقاس بإنتاجية العامل وبالتالي على الجزائر أن تبذل مجهودات كبيرة لزيادة الإنتاجية من خلال الارتقاء المستمر بجودة القوى العاملة ودعم أنظمة المؤسسات المحلية وتقديم دورات تدريبية من أجل تجهيز اليد العاملة بالمهارات والخبرات لكي تتمكن من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة التي يجلبها المستثمر الأجنبي.

ومن الدروس المستفادة أيضا ضرورة عمل الحكومة الجزائرية على حماية الملكية الأجنبية في المشاريع الاستثمارية وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع العديد من الدول، كما يجب على الجزائر استحداث جهاز أو نظام فض المنازعات المتعلقة بالاستثمار والتعويضات القانونية اللازمة وكذلك منح الشركات الأجنبية الحرية التامة في تحويل الأرباح .

ومن الدروس المستفادة المتعلقة بالبيئة التشريعية والقانونية والإدارية المشجعة للاستثمار يتعين على الحكومة الجزائرية إقرار قوانين جديدة خاصة بالاستثمار

الأجنبي وإدخال التعديلات اللازمة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

كذلك يجب استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي والإشراف عليه.

يجب إيلاء أهمية كبيرة للنشاط الترويجي الذي يلعب دورا فاعلا في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من أجل توفير كل المعلومات اللازمة المتعلقة بالفرص الاستثمارية الحقيقية.

ومن الدروس المستفادة أيضا وتأسيا بالتجربة الماليزية مع دول الجوار(اندونيسيا، تايلندا، اليابان) فيجب على الجزائر أن تسعى جاهدة لتشجيع وتسهيل إنسياب رؤوس الأموال والاستثمار بين الدول العربية، خاصة دول الجوار وذلك من أجل تعزيز الاستثمارات البينية العربية وضرورة الحرص على تأكيد مبدأ المواطنة الاقتصادية للاستثمار العربي من خلال معاملة رأس المال العربي كمثيله الوطني كما يحجب على الحكومة الجزائرية الالتزام بمبادئ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

كما يجب على الحكومة الجزائرية من أجل التحرر من التبعية للاقتصاد الغربي وعدم التخصص فقطفي تصدير البترول والغاز أن تعمل على إنشاء مناطق حرة تعطى من خلالها العديد من الحوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها تكون بمثابة دعائم لقيام صناعات مختلفة في الجزائر تشجع تصنيع السلع التي تقوم الدولة باستيرادها (إحلال محل الواردات) وذلك لتوفير العملة الصعبة المنفقة في استيراد هذه السلع وكذلك تعديل الميزان التجاري.

العمل على تشجيع الصناعات عن طريق التنويع داخل العناقيد الصناعية من أجل تبني عمليات كثيفة الاستخدام للمعرفة والتكنولوجيا هذه الأخيرة تكون عالية القيمة المضافة الأمر الذي يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة تلك التي تعتمد على درجة عالية من التقانة.

تطوير الصناعات المتوسطة والتي لها أهمية كبيرة في خلق صناعات أخرى ذات أهمية كبيرة في خلق صناعات أخرى ذات دفع أمامي أو خلفي التي تساعد على قيام قاعدة صناعية في الجزائر.

ومن الدروس المستفادة أيضا من التجربة الماليزية هو إمكانية إنشاء هيئة تعني بالتطوير الصناعي لكي تكون هي المركز الوحيد للاستقبال والتقييم والمصادقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب وذلك بهدف تسهيل الإجراءات والحد من العقبات.

إنشاء شركات وهيئات خاصة جزائرية أو حتى أجنبية في مجال الإعلان والمحاسبة والاستشارات تستطيع أن تقدم مسوحات سوق ونصائح حول الوكلاء المحليين أو الشركاء المرشحين للاستثمار الأجنبي الأمر الذي يسهل كثيرا عمل المستثمر الأجنبي.

تحديث إطار الاستثمار، حيث يجب على الحكومة أن تعجل بعملية تحديث وتحرير النظام الاقتصادي، والحد من وطأة الدولة في الاقتصاد، وتسهيل وتعزيز القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية لخلق الثروات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجانب، أي لخلق تدفق مستمر للاستثمارات بطريقة تكون أقل اعتمادا على البيئة الاقتصادية الدولية.

وأخيرا يمكن القول أنه ليس كل استثمار يعتبر عنصرا فعالا للتنمية، لأن المقصود بالاستثمار ليس حجمه فقط، بل يتضمن أيضا كفاءة استخدامه وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضا لا بد أن تتواءم خطط وبرامج الاستثمار مع قدرة الاقتصاد القومي على استيعابه.

الخاتمة:

من خلال تقييمنا للتجربة الماليزية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطرقنا إلى مزايا وعيوب هذه التجربة، اتضح أن الاستراتيجيات التي اتبعتها ماليزيا كان لها دور كبير في التنمية الصناعية والنمو، حيث تطلب التحول من

مرحلة صناعات إحلال محل الواردات إلى التصنيع للتصدير، وقد تحقق ذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد القومي حيث حل القطاع الصناعي حل القطاع الأولي وأصبح بمثابة الدافع الأساسي للنمو، كما كان للعوامل الخارجية كتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر دورا هاما في تحويل هيكل الاقتصاد الماليزي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من تفاقم البطالة.

أما في ما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تبقى ضئيلة وتتركز أساسا في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى الأمر الذي يعتبر خلل هيكلي من شأنه أن يعرض الاقتصاد الجزائري لأي تقلبات عالمية في الأسعار كما يعرضه للتبعية المستمرة للاقتصاد الغربي.

المراجع :

1. أحمد فريد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دار النهضة العربية، 2008.
2. صفوت عبد السلام عوض الله، الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002 .
3. كمال منوفي، جابر سعيد عوض، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005 .
4. كمال منوفي وآخرون، الأطلس الماليزي، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2006، ص 274 .
5. عبد الحفيظ الصاوي، مجلة الوعي الاسلامي، العدد رقم 451، الكويت 2003.
6. جابر سعيد عوض، السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2007 .
7. نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009 .
8. Work paper ; Bala Rama Samy, FDI under uncertainty, university Tanga Malayss
9. **http**:// **www.heritage.org** /**Index**/**Ranking**